الملتقى الوطني الموسوم القانون العرفي مصدر أصيل للتشريع وعامل من عوامل التماسك الوطني
ولاية بسكرة 23 و 24 سبتمبر 2023

منذ العصور الغابرة في تاريخ البشرية، نظمت المجتمعات التقليدية نفسها في مجتمعات وقبائل وتمكنت من خلق التوازن والتماسك داخلها بفضل التسيير المحكم المستلهم من عاداتهم و تقاليدهم في الشؤون الخاصة والعامة في جميع مجالات الحياة، ذات التسيير المجسد في المجتمعات الأمازيغية بما يعرف بشكل شائع بالقانون العرفي و القائم على نظام "السلطة الجماعية".[1]

إذا كانت الممالك الأمازيغية التي استمرت أربعة قرون تقريبًا قد تبنت إلى حد ما أنظمة حكم مستوحاة من الحضارات المعاصرة لها (اليونان، روما، مصر، قرطاج) خاصة في المدن، فإنها لم تلغ النظام القبلي وواصلت العمل به وطريقة تسييره. ففي" توقا" (Thugga) في نوميديا، كان هناك بالفعل مجلس للمواطنين عام 138 ق م في زمن حكم مكيبسا (مكوسن).[2]

و في عهد خلافة الموحدين، في العصور الوسطى، كيّف الخليفة التنظيم مع الهياكل التقليدية الأمازيغ فكان لها مجلس العشرة وجمعية الخمسين، بما في ذلك أربعون مندوبًا من القبائل.[3]

وبالرغم من كل الظروف و التحولات التاريخية، فإن القانون العرفي الذي وصفه البعض بأنه قانون إيجابي وتطوري، صمد أمام التدفقات الإنسانية في شمال إفريقيا وتأثيرات الشعوب، فاعتمد الإفريقيون المعطيات الجديدة وكيفوها مع الخصوصيات المحلية.

فالقانون العرفي المستوحى من المبادئ العامة العريضة التي يقوم عليها وجود المجتمع المحلي و استمراريته كان معمولا به في شمال إفريقيا، بصيغته الشفهية، منذ العصور القديمة. إذ ينظم بعناية الواقع المتعلق بالشؤون العامة و الخاصة ، وكذا الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الأمنية والبيئية، الخ ويتكيف مع مختلف المجتمعات التقليدية.

ويتم استحداث بعض فصول القانون العرفي للاستجابة لكل تجديد و تعديل ايجابي طارئ حسب ما تقتضيه ظروف المجتمع كما يتضمن قواعد مقنِّنة للحياة العامة ، منها ما يتعلق بحظر عدد من الأفعال التي تخل بالنظام الجيد للمجتمع. ويؤدي تكرار نفس الجنحة المعاقب عليها بنفس الطريقة إلى صياغة بند جديد في القانون العرفي حيث أن تراكم جميع هذه الجنح وطرق العقاب عليها هو نتيجة عملية طويلة المدى تمتد على عدة قرون وتتكيف مع ظروف المجتمع.

[1]Camps. G,p 310, cité par Mohamed Chafik réf / https://amadalamazigh.press.ma/fr/les-berberes-et-leur-contribution-a-l'élaboration-des-cultures-mediterraneennes/Les Berbères et leur contribution à l'élaboration des cultures méditerranéennes. Février 2, 2023 MONDE AMAZIGH, OPINIONS

[2]Camps. G., Idem,p 311

[3]TERRASSE Henri, Histoire du Maroc,p 276 vol1 , Editions Atlantides, Casablanca, 1949.

ويمتثل الجميع للقانون العرفي دون جدال وتطبق الغرامات بصرامة و في حالات قصوى تطبق أحكام قاسية كالعزل و النفي من الجماعة (la communauté) أو القرية و حتى مصادرة الأملاك. و تدار الأموال المجنية من الغرامات للصالح العام.

بعد مجيء الإسلام ، بدأ اعتماد الشريعة كمصدر تشريع جديد ذو جوهر إلهي. لكن القانون العرفي الأمازيغي في مختلف المناطق لم يتلاش أمام هذا التشريع الجديد، بل أُقيمت علاقة انسجام و تكامل بين هذين المصدرين للتشريع.

وبقيت القواعد و الأحكام العرفية السديدة التي تمليها عادات وتقاليد الأجداد: القبائل، الشاوية، المزابيون، الطوارق، الزناتيون، إلخ، لا تزال متبعة إلى غاية اليوم في خطوطها الرئيسية المنسجمة مع التزامات الشريعة الإسلامية وفي علاقة تكاملية معها.

وقد تم تدوين بعض هذه القوانين خاصة منذ الحقبة الاستعمارية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، بدأ تدوين عادات منطقة القبائل منذ 1873[4] وربما تمت كتابة بعض القوانين في الفترة العثمانية. وظل قانون "ثاجمعث" Tajemaɛt الذي ينظم حياة القرية شفهي إلى ما بعد القمع الذي تلَى الانتفاضة الشعبية عام 1871، حيث طالبت الإدارة الفرنسية من العديد من الكونفدراليات تزويدها بنسخة القانون المسيِّر للقرى.[5] وثق سي سعيد بوليفة القانون المكتوب لقرية عدني [6] عام 1905. ويحتوي هذا القانون على المحظورات والعقوبات التي تطبق على كل من تجاوزها.

كان القانون العرفي المتعلق بسرقة الحدائق والفواكه يطبق في كثير من القرى على مستوى الفرد إلى غاية السبعينيات، حيث كل يوم جمعة كان "الضامن" (ṬṬamen) يتنقل من منزل إلى منزل ويطلب من القرويين أن يقسموا أنهم لم ينتهكوا لائحة المحظورات التي سنتها تاجما عت:(أقسم بالله أنني لم أنتهك محظوراتكم / Aheq Rebbi ur arzigh lharma nwen). إذا كانت هناك سرقة ما، فإن الجاني يفضل دفع الغرامة على الحِنْثِ بِالْيَمِينِ.

إن أقدم تدوين للقانون العرفي الأمازيغي هي عادات وتقاليد بني ميزاب [7] إذ أن واحدة من أقدم اتفاقياتها التي سميت ب"اتفاقية مليكا "[8] تتضمن مواد ا تحدد الحد الأقصى للهدايا والإكراميات المسموح بها أثناء الاحتفالات مثل الازدياد والزواج؛ومواد أخر تنصّ على حظر الترفيهيات كالعزف على الناي [9] مثلا في المجمّع السكني للقصر (*qsar*).

---

[4]Hanoteau et Letourneux, *La Kabylie et les coutumes kabyles*, Paris, 1873.

[5] H. Basset, op. cit., p. 97

[6] Boulifa, « Le Kanoun d'Adni », in *Mémoires et Textes publiés en l'honneur du XIVe Congrès des Orient*. Par l'Ecole Sup. des Lettres d'Alger, Alger, 1905.

[7] En 1317, un cheikh ibadite de Melika conclut un accord avec un cheikh châamba de Metlili pour l'établissement conjoint de familles chaâmba et mozabites dans ces deux villes pour renforcer la coopération entre les citadins et les nomades. Cf. Conventions de Melika.

[8] **Melika**(en berbère **At mlichet**) est une des cités du Mzab, située à proximité de Ghardaïa. Elle est classée au patrimoine mondial de l'Humanité par l'Unesco.

[9]Masqueray, *Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie*, Paris, 1886, p 62, cité par H. Basset, 1920, p. 94.

حسب هنري باسيت (1920)، فإن مضمون ما صِيغ في القانون العرفي هو بمثابة قواعد القانون الجنائي: تتمثل في عدد معين من المحظورات المتعلقة بطبيعة الأفعال التي تعيق الحياة المشتركة وتخل بالتماسك الاجتماعي كالعنف والسرقة والتخلي عن التضامن بين أفراد المجتمع و كذا كيفية ردع هذه الجنح.

القانون العرفي إذن "هو تعداد المحظورات ، متبوعا ببيان العقوبات التي تناست كلا منها، بحيث يعرف كل فرد من أفراد المجتمع، مسبّقا، ما سيتعرض له في حالة ارتكابه جنحة ما . ولا يُفسح مجال للتردد عن تطبيق العقوبة ولا يُقبل أي طعن فيها"[10].

الأهداف المنشودة من الملتقى:

- التعريف بالقانون العرفي للمجتمعات التقليدية و التنويه بالقاعدة المشتركة لنفس إشكاليات شؤون التسيير المعتمدة على قيم التضامن و الاحترام و الأخلاقيات و الانضباط و المسؤولية ، تماشيا مع طبيعة السكان والسياق الجغرافي، رغم بعض المفارقات الخاصة بكل بيئة، نظرا للابتعاد فيما بينها.

- جمع و جرد القوانين العرفية للحفاظ عليها و دراستها...

من الواضح أن إشكالية الملتقى تستوجب تقاطع العديد من المجالات التخصصية: التاريخ، الجغرافيا، علم الآثار، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، القانون، اللغويات.، إلخ. و على ضوء كل هذا فإن مجريات ا لعمل ستكون عبارة عن طرح تساؤلات و تبادل المعطيات بين كل المشاركين من كل التخصصات المهتمين بالموضوع وما يمت له بصلة.

محاور الملتقى :

1. القانون العرفي:تعريفه و تحديد سياقاته التاريخية في مختلف المناطق الناطقة بالأمازيغية .
2. الجوانب التي تطرق إليها القانون العرفي في تسيير الشؤون الخاصة و العامة للمجتمع الأمازيغي عبر الحقب الماضية
3. القانون العرفي في مواجهة الإدارة الاستعمارية.
4. دور القانون العرفي في تحقيق الصلح والانسجام الاجتماعي وحل النزاعات.
5. دور القانون العرفي في حماية البيئة.
6. كيف يمكن للمجتمع المدني أن يوظف بعض القوانين العرفية المواتية لعصرنا الحالي و ممارسة المواطنة في هذا القولب بعيدا عن الصراعات السياسوية؟
7. إشكالية العلاقة بين القانون العرفي والقانون الوضعي للدول.
8. دراسة مجموعة القوانين العرفية المكتوبة في مناطق مختلفة من المناطق.

التنظيم العام للملتقى:

[10] Henri Basset, *Essai sur la littérature des Berbères*, Alger, Jordan, 1920, (version électronique, p. 87, source : gallica.bnf.fr / BnF) ;

اللجنة العلمية للملتقى:

1 -البرفسور محند زردومي ، جامعة أبو القاسم سعد الله،الجزائر 2.

2 -البرفسور سليم درونني ، جامعة محمد خيدر بكسرة،

3 -دكتور بوجمعة عزيري، مدير التعليم و البحث في المحافظة السامية للأمازيغية،

4 - دكتور سعيد بوزري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،

5 -دكتور الحاج كاديك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،

إجراءات المشاركة في الملتقى:

- كل نصوص المحاضرات المقبولة سوف تنشر في إصدار لاحق.
- أخر أجل لإرسال اقتراح المحاضرة يوم **30 جوان 2023**
- **الإشعار بقبول أو رفض المداخلة يكون بتاريخ 20 جويلية2023**
- تاريخ تسليم نص المحاضرة كاملا للنشرقبل يوم 15 أكتوبر 2023

للمشاركة في الملتقى يرجى منكم إيفاد نص المداخلة بخط: **(Times New Roman, 12 p.p.) Word**

كما نطلب منكم الامتثال للاستمارة التالية :

.....

.....

كل اقتراح لنص محاضرة يجب أن يكون مرفق بسيرة ذاتية مختصرة صفحة واحدة أين يبرز فيها صاحبها الرتبة و أهم الأبحاث العلمية المنجزة مع تلك المسجلة في إطار فرق بحث متخصصة

عنوان المداخلة من 5 إلى 10 كلمات مفتاح على الأكثر

.....

.....

ملخص المحاضرة لا يتجاوز 200 كلمة و كلمات المفتاح باللغة المستعملة يوم الملتقى و إذا أمكن بالإنجليزية.

.....

.....

- ملء الاستمارة

✂

Nom :..... اللقب

Prénom(s) :..... الاسم

Fonction ou grade :..... الوظيفة أو الرتبة

Université ou institution de recherche..... اسم الجامعة أو مؤسسة البحث

Téléphone /Fax :..... الهاتف و الفاكس

Mobile :..... الهاتف النقال

Courriel :..... العنوان الالكتروني

ترسل إلى العناون التالية

المحافظة السامية للأمازيغية ، 19 نهج مصطفى الوالي ـ الجزائر/ ص ب 400، 16070 ، المرادية، الجزائر
الهاتف : 023 49 06 98 الفاكس :023 49 06 84/ contact@hcamazighite.dz